# الأزهريون بين الأمس واليوم

أ. د. عبدالستار الحلوجي(*)

بداية أود أن أقول إنني من بيت أزهري، وكل من تعلم من عائلتي في الجيل السابق على جيلي تعلم في الأزهر، وربما لو لم يتخرَّج والدي - رحمه الله - في كلية أصول الدين ما تعلمت، فأنا مدين للأزهر بما أتيح لي من فرص تعليمية، وما أظنني بحاجة إلى التذكير بأن لقب (الشيخ) كان وما زال لقب الاحترام الذي يطلقه أبناء الريف على الوجهاء والمتعلمين على اختلاف تخصصاتهم ودرجاتهم العلمية، وكان التلميذ في ما مضى يفخر بأن الذي يدرِّس له اللغة العربية شيخ من الأزهر، فقد كان الأزهر يخرِّج علماء حقيقيين لأنه لم يكن يقبل بالسنة الأولى الابتدائية إلا من حفظ القرآن الكريم كله، ولهذا لم يكن غريبًا أن تجد تلاميذ المعاهد الابتدائية في سن الخامسة عشرة أو ما حولها، ولعل ذلك هو السبب في رفع سن التقاعد بالنسبة للحاصلين على الثانوية الأزهرية من ستين إلى خمسة وستين عامًا.

وبرغم كل ما يثار في هذه الأيام من نقد للأزهر ورجاله، فلا ينبغي أن ننسى أن صورة مصر في العالم الإسلامي كله مرتبط بالأزهر الشريف، وأن شيوخه حين يذهبون إلى بلاد الله الواسعة يعاملون بأقصى درجات الاحترام والتقدير. وقد رأيت بعيني كيف يعامل الأزهريون في أفريقيا حين قُدِّر لي أن أزور نيجيريا في مهمة علمية ضمن وفد كان يضم أحد علماء الأزهر.

تلك مقدمة أراها ضرورية بين يدي هذا الحديث الذي دفعني إليه حبي للأزهر وإدراكي لمكانته في نفوس المسلمين في كافة دول العالم مشرقه ومغربه، وحرصي على أن تظل تلك المؤسسة التعليمية الشامخة محتفظة بمكانتها وصورتها الجلية لدى كل شعوب الأرض.

ولست أريد أن أخوض فيما تلوكه الألسنة من حديث مكرر عن تجديد الخطاب الديني، فللدين ثوابته التي لا مجال فيها للاجتهاد، وعلماء الدين مسئولون أمام الله عن تبصير الناس بأمور دينهم، وعن الاجتهاد في ما يعرض لهم في حياتهم من أمور لم تكن موجودة من قبل. وهو دور نهض به السلف في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وتابعيه، فاجتهدوا ما وسعهم الاجتهاد، واختلفوا، وكان الخلاف بينهم ظاهرة صحية، ونحن ما زلنا نردِّد (اختلافهم رحمة) نعم كان اختلافهم رحمة للأمة لأنه يتيح

---

(*) أستاذ بكلية الآداب - جامعة القاهرة.

لكل إنسان أن يأخذ بالرأي الذي يستريح له ويناسب الزمن الذي يوجد فيه والبيئة التي يعيش فيها، فإذا كان يعيش في مجتمع أوروبي تشيع فيه ظاهرة تربية الكلاب في البيوت، فليأخذ بأيسر المذاهب في ما يختص بنجاسة الكلاب. أما إذا عاش في بلد إسلامي فلا تثريب عليه إن أخذ بمذهب آخر أكثر تشددًا.

واجه أئمة المذاهب الأربعة الشهيرة ما جدَّ على مجتمعاتهم من أمور كان الناس يحتاجون إلى معرفة رأي الدين فيها. ونحن اليوم نواجه ظروفًا جديدة وقضايا مستحدثة لابد أن يكون لعلماء الدين فيها رأي. ولن أتحدَّث عن تنظيم النسل وفوائد البنوك وما شابهها من قضايا تم حسمها ولا داعي لتكرار القول فيها لأن هناك قضايا استحدثت مثل أطفال الأنابيب ونقل الأعضاء وتأجير الأرحام وجرائم الإنترنت وغيرها. هذه القضايا وغيرها مما جدَّ وسيجدّ في المستقبل مطلوب من علماء الدين أن يواجهوها وأن يبصروا الناس برأي الدين فيها.

ولست أريد أن أقحم نفسي في تلك الدائرة التي انخرط فيها كثير من المتخصصين وغير المتخصصين، وتكلموا فيها فأكثروا الكلام، ولكني أكتفي بالقول بأن الدين ليس علمًا واحدًا وإنما مجموعة علوم، فالتفسير علم، والحديث علم، والفقه علم، والتوحيد علم .. وهكذا. فمن يواجه مشكلة فقهية فعليه أن يلجأ إلى عالم في الفقه يستفتيه، شأن الدين في ذلك شأن الطب أو الهندسة بتخصصاتهما المختلفة، فمن يشتكي من علَّةٍ في القلب يذهب إلى طبيبٍ متخصص في أمراض القلب، ومن يشتكي من رمد في العين يتوجَّه إلى طبيب العيون وهكذا. وإذا لجأ إلى طبيب غير متخصص أو إلى أحد حلاقي الصحة فلا يلومن إلا نفسه.

والسؤال الذي يفرض نفسه: ماذا دهى الأزهر ورجاله؟ ولماذا اهتزت صورة عالم الدين في نظر المجتمع؟ ولماذا امتلأت الفضائيات بعشرات ممن يتحدَّثون في الدين ويتجرأون على الفتيا فيما يعلمون وما لا يعلمون؟.

والغريب أني لم أسمع أحدًا يُسأل في مسألة فقهية فيرد بأنه يحتاج إلى بحث وتدقيق وإلى مراجعة المصادر للتعرف على أراء الفقهاء وأدلتهم. فالفتاوى جاهزة دائمًا وكأنهم لم يسمعوا بتحرّج الإمام مالك من الفتيا رغم المقولة الشائعة: لا يُفتى ومالك في المدينة.

أعود فأتساءل: ما الذي حدث للأزهر والأزهريين؟.

الذي حدث أن الأزهر كان يضم ثلاث كليات فقط، هي: الشريعة، واللغة العربية،

وأصول الدين. وكان كل الحاصلين على الثانوية الأزهرية يوزعون على تلك الكليات. أما الآن فقد استحدثت كليات الطب، والصيدلة، والهندسة، وغيرها مما يطلق عليه (كليات القمة)، هذه الكليات تستقطب أ وائل الطلاب فلا يُقبل على الكليات الثلاثة الأصلية إلا المستويات الأدنى. والمتفوقون من هذه المستويات يعينون معيدين ويتدرجون في مناصب التدريس حتى درجة الأستاذية. صحيح أن بعض المتفوقين يقبلون على الكليات التقليدية للأزهر، ولكنهم قلة لا يقاس عليها كما يقول النحاة. وأكبر الظن أنهم لم يسلموا من اعتراضات ذويهم الذين يرون في التحاق أبنائهم بتلك الكليات إهدارًا لما حققوه من تفوق في الشهادة الثانوية. ومن هذه القلة النابهة خرجت النماذج المشرِّفة التي نراها في أساتذة جامعة الأزهر، وفي بعض أئمة المساجد وخطبائها. أما الغالبية العظمى من خريجي تلك الكليات فمستواهم العلمي متواضع بكل تأكيد. وقد انعكس هذا الوضع على مدرسي اللغة العربية خريجي جامعة الأزهر حديثًا، فالفرق بينهم وبيم مدرسي اللغة العربية الأزهريين القدامى كالفرق بين السماء والأرض.

ولم يقتصر ذلك على تدريس اللغة العربية، وإنما امتد إلى خطباء المساجد وأمناء الفتوى بدار الإفتاء، فمعظم خطباء وزارة الأوقاف بكل أسف قدراتهم محدودة، وتأثيرهم في الناس محدود إن لم يكن معدومًا. وأمناء الفتوى في دار الإفتاء معظمهم من شباب الخريجين الذين لم يكتسبوا خبرة كافية تؤهلهم للإفتاء.

ولقد قُدِّر لي أن أذهب إلى دار الإفتاء مرتين؛ كانت الأولى منذ بضع سنين، وكانت الدار تستقبل طالبي الفتوى في المبنى الرئيس، وهو مبنى ضخم فخم يليق بالمهمة التي أُنشئ من أجلها، أما في المرة الثانية فقد اختلف الوضع، وكأنما استكثرت دار الإفتاء على المترددين عليها أن يخصص لهم مكان في المبنى الرئيس، فنقلتهم مع أمناء الفتوى غلى مبنى صغير متواضع يزدحم بالناس الطيبين الذين جاءوا يستفتونها ويستفسرون عن رأي الدين فيما يواجههم من مشكلات، فلا يجدون مكانًا لائقًا يجلسون أو حتى يقفون فيه. ويضم المبنى المكون من طابقين عدة غرف يجلس في كل منها أمين للفتوى ومساعد له، وكلاهما في الغالب الأعم من الشباب حديثي التخرُّج وقليلي الخبرة، ومع ذلك يفترضون الجهل فيمن يتقدَّم إليهم، ولا تتسع صدورهم لأي استفسار أو مناقشة فيما يصدرون من فتاوى وكأنها منزلة من السماء.

وأراني أتساءل: ألا يوجد في الأزهر عشرة أو عشرون من العلماء الثقات الذين اكتسبوا إلى جانب العلم خبرة كافية تؤهلهم للإفتاء بدلًا من الأمناء الحاليين الذين لا

يشفون للناس غليلًا، ولا يملأون لهم عيونًا كما يقول العوام؟ ولماذا لا تحذو دار الإفتاء حذو الجامع الأزهر الذي توجد به لجان إفتاء تضم كل منها ثلاثة من الوعاظ كبار السن. ولماذا لا يكون أمناء الفتوى موزعين على مختلف مجالات الفقه، فالأسئلة الخاصة بالأحوال الشخصية تحال إلى متخصص فيها، وأسئلة المواريث تحال إلى متخصص في الفرائض، وهكذا، فذلك أدعى إلى أن يطمئن البسطاء من أمثالي إلى ما يتلقونه من فتاوى، وأن تبقى للدار مصداقيتها عند الناس.

ولماذا لا تضع جامعة الأزهر شروطًا وضوابط للقبول بكليات الشريعة واللغة وأصول الدين تساعد على رفع مستوى طلاب تلك الكليات، كأن تشترط ألا يقل الحد الأدنى للقبول بها عن ٨٠٪ من مجموع درجات الثانوية الأزهرية، وكأن تقد اختبارًا شخصيًا للمتقدمين لتلك الكليات لمعرفة ملامح شخصياتهم والوقوف على قدراتهم في التفكير والتعبير، وكأن تضيف سنة تأهيلية لتخصص الوعظ في كليتي الشريعة وأصول الدين، ومثلها لتخصص التدريس في كلية اللغة العربية؛ مع إقرار حافز مادي متميز يغري المتفوقين بالالتحاق بتلك السنة التأهيلية والحصول على إجازة الوعظ أو إجازة التدريس.

وأنا واثق أن في الأزهر وجامعته من هو أقدر مني على تشخيص الداء وتحديد الدواء، وقد بدأت فعلًا عملية مراجعة المقررات الدراسية في مرحلة التعليم قبل الجامعي، وهي خطوة على الطريق الصحيح ولكنها لا تكفي، وينبغي أن يقترن بها الاهتمام باللغات الأجنبية وعلوم الحاسب الآلي، وإعادة النظر في طرق التدريس، وتأهيل المعلمين الحاليين، وإعطاء مزيد من الاهتمام للمرحلة الأولى باعتبارها أهم مراحل التعليم، فهي الأساس الذي تبني عليه المراحل التالية، وما لم يكن هذه الأساس متينًا فستضيع هباء كل الجهود التي تبذل في تطوير التعليم الثانوي و الجامعي.